

محضر ندوة

السيد الأستاذ / محمد هاني خضير

رئيس الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة

الأربعاء ١١ يناير ٢٠١٧

نظمت جمعية رجال الأعمال المصريين ندوة عامة في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء الموافق ١١ يناير ٢٠١٦ بمقر الجمعية بالجيزة، برئاسة المهندس / علي عيسى -رئيس الجمعية، وحضور المستشار / محمود فهمي- رئيس لجنة التشريعات الإقتصادية بالجمعية، وذلك مع السيد الأستاذ / محمد هاني خضير - رئيس الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة ، والمستشار / إبراهيم عبد الغفار - المستشار القانوني للهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة ، وقد حضر الندوة عدد كبير من السادة أعضاء الجمعية، وقد عقد الإجتماع بغرض مناقشة وإستعراض

" القرارات الأخيرة التي إتخذها المجلس الأعلى للإستثمار "

بدأ الإجتماع بكلمة المهندس / علي عيسى -رئيس الجمعية، حيث قام بالترحيب بالسيد الأستاذ / محمد هاني خضير - رئيس الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة وبالسادة الحضور، مؤكداً على أهمية اللقاء، حيث أن الفترة الأخيرة قد شهدت حراك كبير بالنسبة لقانون الإستثمار الجديد والذي بإصداره سيتم تنظيم العملية الإستثمارية مما يجعل المجال الإستثماري مفتوح لإنطلاق الإستثمار في مصر، وهنا أكد بأنه لا يجب الإقتصار على إصدار قانون الإستثمار الجديد فقط، بل يجب إعادة النظر في البنية التشريعية الإقتصادية ككل وخاصة القوانين والقرارات المتعلقة بتنظيم عمليات الإستثمار في مصر.

كما أكد سيادته بأن تحسين مناخ الاستثمار هو الهدف المشترك بين القطاع الخاص والحكومة ، مشيراً إلى أن فتح قنوات الاتصال المباشرة مع صانعي القرار من شأنه إزالة اللبس وتحقيق الهدف المنشود بتوافق تام، مشيراً بأن جمعية رجال الأعمال المصريين كانت دائماً ضمن أعضاء مجلس إدارة الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة، حيث أن الجمعية تضم قطاع كبير من رجال الاعمال العاملين بكافة القطاعات الإقتصادية، بالإضافة إلى دورها الحيوي والمؤثر في مساندة الحكومة للنهوض بالإقتصاد الوطني.

ثم قام المستشار / محمود فهمي - رئيس لجنة التشريعات الإقتصادية بإلقاء كلمته، حيث قام بالترحيب بالأستاذ / محمد هاني خضير - رئيس الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة، وبالسادة الحضور، مشيراً بأن قانون التجارة يتضمن باب خاص بتنظيم قواعد الإفلاس، وقد قام سيادته بالإستفسار حول توجه الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة والوزارة فيما يخص تنظيم قواعد الإفلاس، إمكانية عمل قانون جديد مستقل خاص بالإفلاس، أم أنه من الكافي إجراء بعض التعديلات فقط على الباب المشار إليه.

ثم بدأ الأستاذ / محمد هاني فضير - رئيس الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة كلمته، مرحباً بالسادة الحضور ، مؤكداً بأن قانون الاستثمار الجديد والذي يتم حالياً مراجعته من قبل مجلس الدولة يتضمن كافة مقترحات الحكومة ووزارة الاستثمار والقطاع الخاص بشأن آليات وحوافز تحسين مناخ الأستثمار في مصر .

وقد وضح سيادته انه تم مراعاة عدة محاور أساسية في قانون الإستثمار الجديد وهي: قواعد وإجراءات التأسيس للإستثمارات، الحصول على الأراضي للمستثمرين، التراخيص والإجراءات المطلوبة، وأخيراً متطلبات ما بعد التأسيس للإستثمارات، بالإضافة إلى التأكيد على فصل عملية تنظيم وتيسير عملية إنشاء الإستثمار عن عمليات الرقابة عليه.

وقد أكد بأن الهدف العام للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والوزارة ليس الإقتصار فقط على إصدار قانون جديد للإستثمار، بل هناك العديد من الاجراءات الاصلاحية المتعلقة بتحقيق طفرة ملموسة في تهيئة مناخ الاستثمار ويجاد آليات وحوافز حقيقية لجذب رؤوس الاموال الأجنبية للإستثمار في مصر .

وأشار بأن الوزارة تهدف حالياً إلى التركيز على كافة الملفات المختلفة التي تشكل منظومة متكاملة للإستثمار، وفي مقدمتها إستصدار قانون الإفلاس وقانون الشركات الموحد وقانون سوق المال، وذلك حتى يتم الإسراع من إنهاء وتيسير الإجراءات للمستثمرين على أرض الواقع وتيسير التعامل مع المستثمرين من خلال تفعيل آلية الشباك الواحد لإصدار التراخيص وغيرها من الخدمات.

وأكد بأن الهدف الرئيسي هو إعطاء مزايا جيدة للمستثمرين بما يضمن الحصول على نسبة مصر المستهدفة من الإستثمار العالمي، مشيراً إلى أن المبدأ هو الإستفادة من التجارب العالمية الناجحة لمجموعة من الدول منها البرازيل، سنغافورة وتركيا ، وذلك فيما يخص مناخ الإستثمار من حيث وضع ضمانات محددة للمستثمر والحوافز الممنوحة للمستثمرين.

وأشار بأن القانون الجديد يخدم القطاعات المستهدفة حالياً من الدولة ،حيث أن المستهدف خلال الفترة الراهنة هو تنمية الصادرات وإستبدال الواردات لتخفيف عجز الميزان التجاري للدولة ،بالإضافة إلى التركيز على صناعات رئيسية محددة ومنحها الحوافز لتشجيعها.

وقد اكد سيادته بأن الدولة تحتاج لضخ إستثمارات كبيرة خلال الثلاث سنوات القادمة مما يستلزم منح الحوافز والإعفاءات الضريبية للمستثمرين المتقدمين بإستثمارات خلال تلك الفترة.

وقد أشار إلى نص المادة الرابعة من قانون الإستثمار الجديد والتي تلزم موظفي الهيئة بتيسير الإجراءات للمستثمر وعدم إعاقة سير الإجراءات ،مما يسهم في تغيير ثقافة التعامل مع المستثمر.

وقد أكد سيادته فيما يخص قرارات المجلس الأعلى للإستثمار، بأن أغلبها قد نُفذ بالفعل، حيث تم تشكيل اللجنة العليا لإسترداد أراضي الدولة برئاسة المهندس/ إبراهيم محلب، كما صدرت قرارات منح الأراضي الصناعية بالمجان، كما أن وزارة المالية تعمل في الوقت الحالي على الإعفاءات

الضريبة والحوافز، بالإضافة إلى أن الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة تعمل حالياً على تأسيس شركة للترويج داخلياً وخارجياً.

ثم تم فتح باب المناقشة حيث تم تناول أهم النقاط التالية:

- تمت الإشارة إلى قرار المجلس الأعلى للإستثمار بالموافقة على الإعفاء من الضريبة على الأرباح لمدة خمس سنوات للمشروعات الجديدة لتصنيع المنتجات أو السلع الاستراتيجية التي يتم استيرادها من الخارج أو الموجهة للتصدير للخارج، حيث أكد الحضور على ضرورة وجود قوائم واضحة وتفصيلية لتلك السلع والمنتجات المشار إليها، بالإضافة إلى ضرورة وجود خريطة جغرافية للمناطق الإستثمارية المستهدفة على مستوى الجمهورية بالكامل.
- وبالنسبة لقرار المجلس بالموافقة على مد قرار تجميد العمل بالضريبة على أرباح النشاط في البورصة لمدة ثلاث سنوات، فقد تم التأكيد بضرورة دراسة مد الفترة إلى ١٠ سنوات على الأقل.
- فيما يخص القرار الثالث للمجلس بالموافقة على اعفاء الإستثمار الزراعي والصناعي الجديد في الصعيد من الضريبة على الأرباح لمدة خمس سنوات من تاريخ استلام الأرض، تم التأكيد بضرورة أن تكون الأراضي الزراعية مرفقة عند الإستلام، حيث أن عدم وجود المرافق الأساسية بها عند هذا التاريخ من شأنه تأخير البدء في الإستثمار بها، وذلك على العكس تماماً بالنسبة للأراضي الصناعية التي تسلم مرفقة بالكامل.
- تم الاستفسار حول وجود جهة تتابع تنفيذ قرارات المجلس الأعلى للإستثمار، وهنا تم التأكيد بأن الأمانة العامة لوزارة الإستثمار تتابع تنفيذ القرارات، كما أن أول ما يناقش في أجندة إجتماعات المجلس الأعلى للإستثمار هو ما تم إنجازه من قرارات.
- تم التأكيد على ضرورة المساواة في طرح الأراضي بالمجان لكافة الأغراض الإستثمارية، وعدم الإقتصار على منح الأراضي الصناعية فقط بالمجان، بل تخصيص أراضي للإستثمارات الزراعية والسياحية وغيرها من القطاعات الإقتصادية.

وفي نهاية اللقاء، قام المهندس / علي عيسى - رئيس الجمعية بالتأكيد على أن اللائحة التنفيذية لقانون الإستثمار الجديد ستصبح هي عصب القانون لما لها من دور مؤثر في تطبيقه كما أنها تُعد المؤشر الرئيسي للحكم على جاذبيته للإستثمار من عدمه

وهنا طالب السيد الأستاذ / محمد هاني خضير - رئيس الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة بضرورة قيام الجمعية بالتعاون مع منظمات الأعمال الاخرى بتقديم ورقة عمل بالملاحم والرؤى التي يرغب قطاع الأعمال في طرحها باللائحة التنفيذية لقانون الإستثمار الجديد والتي تضمن تيسير الإجراءات بما يسهم في تحسين مناخ الإستثمار.

ثم قام كل من المهندس / علي عيسى - رئيس الجمعية ، والمستشار / محمود فهمي - رئيس لجنة التشريعات الإقتصادية بالجمعية بشكر السيد الأستاذ / محمد هاني خضير - رئيس الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة لتشريفه للقاء ، وشكر السادة الحضور على هذه المشاركة الفعالة أثناء اللقاء .